

مواقع قيادات الحزب للعمل الجماهيرى

محمد خالد



فكرى مكرم عيد

الجمهورية

في محاولة لانطلاق كواثر وقيادات الحزب الوطنى للعمل داخل صفوف الجماهير.. ونزولهم إلى مواقع العمل والإنتاج.. ومعايشة مرافق المصالح والخدمات.. تناول فكرى مكرم عيد نائب رئيس الوزراء في بيانه أمام أعضاء المؤتمر الخط السياسى العام للممارسة الحزبية في المرحلة القادمة.. في إطار سياسة واضحة.. وبرامج عمل محددة.. والتزام حزبى لضمان الجدلية والصدق والإخلاص.. لإقامة مجتمع الرخاء والديمقراطية..

وبأنق السيد فكرى مكرم عيد عندما يلور أسلوب الممارسة الحزبية والعمل الحزبى السلمى.. فهو ليس العمل المؤقت.. إنما هو العمل الدائب المستمر كلما خطا خطوة تلتها خطوات.. وكلما أدرك غاية تطلع إلى غيرها من الغايات فأرمى بذلك مبدأ جديداً أمام كل من يتصدى للعمل العام.. فهو في النهاية يستهدف خير الشعب..

قضية الإنتاج فى مصر

إسماعيل منتصر

الجمهورية

لم يعد المهدف الوحيد لقطاع الإنتاج هو توفير احتياجات المواطنين.. فهذه النظرة القصيرة يجب تجاوزها إلى ما هو أبعد منها بكثير.. وهذا الكثير يعنى أن جعل من التنمية الشاملة هدفا قوميا بالدرجة الأولى.. وهذه النظرة البعيدة يمكن أن نرى بوضوح الطريق الطويل الذى ينتهى بمحطة اسمها.. الرخاء!

ليس هناك شك في أن قطاع الإنتاج هو الدعامه الأساسية في عملية التنمية الشاملة.. ولعل أهم ما جاء في بيان المهندس عز الدين هلال - نائب رئيس الوزراء لشئون الإنتاج - في المؤتمر الأول للحزب الوطنى هو التأكيد على ضرورة تشغيل الإمكانات الصناعية المتاحة بأقصى درجة ممكنة لزيادة

أعضاء المؤتمر من رجال الدين.. فلم يصفقوا هذه المرة!

وكتبت متوقفا مع هذا الاستطراد والتوضيح الذى قدمه عن إنجازات الحزب خلال الفترة الماضية.. وعطفت عمل الحزب في المرحلة القادمة أن يتناول السيد فكرى مكرم عيد ما ينتظر قيادات وكواثر الحزب من تحديات وواجبات للتصدي لها..

وفعلا عرج عليها بصورة موجزة ومحددة.. حسب أولويات الاحتياجات الجماهيرية.. في مقدمتها.. بالطبع - معركة الأمن الغذائى والواجب الحزبى المأخوذ أن يكون أعضاء الحزب قدرة لتزويد الاستهلاك واحترام الصعرة.. لأن محاللتها من البائع أو المشتري لا تشكل جريمة جنائية فحسب.. بل هي جريمة حزبية وقومية..

أيضا توفير السكن المناسب لكل أسرة.. أمامهم تحقيق التكافل الاجتماعى من خلال أداة شرعية يرضيها الجميع وهي قانون للضرائب يعطى للفرد حقه ويكفل للمجتمع حقه.. أمامهم التعليم وتطويره.. لإيجاد مجتمع كل المستجيب والقضاء على البطالة الملقطة..

أمامهم تطوير العلاج.. وتأمين الصحة.. ورفع مستوى أداء الخدمات وعلى جماهير الحزب وقياداته تقع مسئولية إنجاح التجربة الديمقراطية الكبيرة في إرساء اللامركزية المحلية.. لكي تأخذ البرلمانات الصغيرة فرصتها في إدارة شئون الأقاليم.. حتى يصبح المتفعون هم أصحاب القرار والرقابة..

وهذه وغيرها كثير.. واجبات يضعها الحزب نصب عينيه وتعمل قيادات وأعضاء الحزب على الوفاء بها..



أحمد عز الدين هلال

بالبحث عن مصادر مختلفة لما لا تمثل حتى الآن مشكلة بالنسبة لنا.. فقد وضع البيان التصور السلم الذى يجتنب الوقوع في هذه المشكلة.. فيها بعد.. فصحيح أن إنتاجا من الكهرباء قد تضاعف خلال السنوات العشر الأخيرة ثلاث

القاعدية على مستوى القرية أو الشياخة.. تأسيسا على أن الحزب الوطنى حزب جماهيرى يستمد كيانه ووجوده من قواعد الشعبية ويستلهم منها نهضاته..

ولاحظت تمثل العمال والفلاحين من أعضاء المؤتمر وقد اشدت تصفيقهم للسيد فكرى مكرم عيد عندما أكد على كفالة نسبة الحسين في المائة على الأقل للعمال والفلاحين في تنظيمات الحزب.. تعبيرا عن حقيقة حجمهم في المجتمع فهم يمثلون الغالبية العظمى من عامة الشعب.. وفى هذا - من وجهة نظرهم - ضمان لصالحهم وحفاظ على مكاسبهم ودعم مشاركتهم في موقع المسئولية الأولى في الدولة.. سياسة كانت أم تشريعية أم تنفيذية..

واشعل التصفيق أكثر حينما أكد على ضمان تمثيل الشباب في مستويات الحزب المختلفة.. وذلك تمكينا من المشاركة في صنع القرار وفى تحمل تبعات تنفيذه..

وساد صمت ولاحظت القلق والتحفز واضحا جدا على «عضوات» المؤتمر في مقاعدهن المتناثرة بين مقاعد الأعضاء الذكور..

وفجأة نهضن من أماكنهن وأطلقن الزغاريد وصيحات الاستحسان لحقة أن نطق السيد فكرى مكرم عيد عبارة إن ضمان تمثيل المرأة.. وقاطعته.. واضطر الرجل إلى إعادة الفقرة كاملة.. إن النظام الأساسى للحزب سيد على ضمان تمثيل المرأة في كافة مستويات الحزب تمكينا لها.. وهي تمثل نصف المجتمع على الأقل.. من أداء دورها الحزبى الهام في تنمية المجتمع وزرعته..!

واضطر غالبية الأعضاء الذكور مشاركتين في التصفيق والموافقة ولكن امتنع عن التصفيق

الإنتاج الزراعى متصل معدلات الزيادة فيها إلى حوالى ١٠٠٪.. وهذا يعنى أن مشكلة الطاقات المعطلة التى عانى منها القطاع الصناعى طوال الخمس عشرة سنة الماضية.. والتي تمثلت في عدم إمكانية صيانة أو تجديد أو تطوير مصانعها.. قد وجدت أخيرا الأهتمام الكافى.. والذي يعرفه خبراء الصناعة والإنتاج أن أعظم المشاكل التى واجهتها الصناعة المصرية هي مشكلة الإحلال والتجديد.. فهذه المشكلة جعلت قطاع الإنتاج يقف مكتوف الأيدي أمام أية زيادة مطلوبة في الإنتاج.. ولعل هذه المشكلة بالذات هي أحد الأسباب الرئيسية التى ساعدت على ارتفاع الأسعار.. فالمصانع تعمل بطاقة إنتاجية محدودة لا تمكن زيادتها.. والطلب يتزايد على منتجاتها - المحدودة طبعاً - أكثر من هذا فقد يحدث أن بعض هذه المصانع يحصل على قروض طبعاً هذه القروض لا يمكن استخدامها لأية زيادة في الإنتاج.. وتكون النتيجة تحميل المنتج بغوائد هذه القروض ترتفع الأسعار.. وإذا كانت مشكلة الطاقة التى يشغل العالم كله

